السياق المقامي وبلاغة مطابقة المقال لمقتضى الحال

الدكتور: منصور مهيدي

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

يروم هذا البحث الوقوف على دلالة سياق الحال وأهميته في تحديد دلالة النصوص وتوجيهها، وفاعليته في تقليص الاحتمالات المختلفة لفهم النصوص وتأويلها من قبل القارئ، فهو يحاول أن يحصر مجالات التأويل الممكنة بناءً على معاني الألفاظ التي ترد في النصّ، والعلاقات التي تربط بينها، ووقفنا أيضا على بلاغة مطابقة المقام لمقتضى الحال، إذ أنّ الخطاب يتغيّر تبعاً لتغيّر حال المخاطَب، و تتفاوت مقامات الكلام بتفاوت المقتضيات ؛ وهكذا قالت العرب: "لكلّ مقام مقال"، وفي الأخير حاولنا أن نعدّد أقسام هذه المطابقة وما يترتّب عنها عند علماء التراث والحداثة.

الكلمات المفتاحية: المقال، الحال، سياق المقام، مطابقة المقال لمقتضى الحال، المعنى، التأويل.

The Contextualized Context and the Rhetoric of Conformity of the Article to the Case Appropriateness

Abstract: This research purports itself to stand on the context significance of the case and its importance in determining the texts significance and its orientation, its effectiveness in shrinking/reducing the various probabilities of understanding the texts and their interpretation by the reader. It attempts to restrict the possible scopes of interpretation based on the meanings of the words that appear in the text and the relationship between them. We have also stood upon the rhetoric of situational-case congruency requirements. As the discourse changes according to the change of the addressee's state, and the discourse context vary according to the environments. Thus, the Arabs said: "To Each Context there is Saying." In the end, we tried to enumerate the parts of this conformity and the implications for heritage and modernity scholars.

Keywords: Saying, case, context, situation-case congruency requisites, significance, interpretation

السياق المقامي: إنّ للسياق المقامي، أو السياق الخارجي، أو سياق الحال، على اختلاف في التسمية بين الباحثين، دوراً بالغ الأهمية في تأويل النّص القرآني، بوصفه مرجعاً دلالياً يحيل على منبع المعنى، وظروف تشكّله. وقد جرّد له علماء القرآن صدراً محمودًا من التأصيل في مباحث مستقلّة كأسباب النزول، والمكّي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتنجيم، وأحوال

تاريخ تسليم البحث: 14 جانفي 2017.

تاريخ قبول البحث: 04 ماي 2017.

المخاطبين، وموضوع الخطاب، وغير هذا وذاك ممّا يدلي بسبب أو نسب إلى وقائع التنزيل وملابساته ومراحله.

و علماء القرآن درسوا السياق المقامي في ضوء ظروف التنزيل، بوصفها الوعاء الذي يصبّ فيه النصّ، أو المجرى الذي يتنزّل فيه، وليست هذه الظروف - في جوهرها – إلّا العناصر التي تشكّل السياق الخارجي للخطاب القرآني وهي: كأسباب النّزول، والمكّي والمدني، والنّاسخ والمنسوخ والتنجيم، وأحوال المخاطبين، وموضوع الخطاب.

وقد أشار فندريس إلى أهمية السياق بقوله: "أنّنا حينما نقول بأنّ لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعيّنه سياق النصّ " [1].

1. السياق والمعنى: يلعب السياق دورا هاما في تقرير المعنى **(المعنى السياقي)** وتوجيهه، وهو المعنى المرتبط بالسياق اللغوي **(context)**، إلاّ أنّ هذا المعنى قد يُفهم منه أمران: [2]

أولا: أنّ معنى اللفظ يتحدّد وفقاً للسياق اللغوي الذي يرد فيه اللفظ؛ بحيث يكون معنى اللفظ جُزءا من معنى السياق ككلّ.

ثانيا: أنّ اختلاف السياق من شأنه أن يؤدّي إلى اختلاف التأويل والفهم، وعلى هذا أصبح فهم سياق النصوص يُحدث دوراً مزدوجاً، فهو من جهة يسمح للقارئ بوضع احتمالات مختلفة لفهم النصّ، داخل سياقه الذي يفترض أن النص قد ورد فيه، فتتعدّد الاحتمالات بتعدّد القرّاء، ومن جهة ثانية فإنّ السياق يحصر مجال التأويلات الممكنة، ويدعّم التأويل المقصود، ساعياً إلى الحفاظ على النصّ من التأويلات الخاطئة [3].

والأمران وإن كانا مختلفين، إلاّ أنّهما متكاملان، فالأوّل خاصّ بمعنى اللفظ بوصفه أحد مكوّنات العبارة، والثاني خاصّ بمعنى العبارة بوصفه مكوِّنًا من معاني أجزائها، أو مكوناتها، والعلاقات التي تربط بينهما. [4]

وعليه فإنّ أهمية السياق بالغة في تحديد المعنى، وتوجيهه، وإذا ما نظرنا إلى الكلمات، فهي من حيث المفهوم المعجمي دالّة على أكثر من معنى واحد محدّد، والذي يحدّدها، ويفصلها السياق في مورد النصّ، ومن هنا؛ فالدارس للنّص ليس له غنى من اعتماد السياق للوصول إلى المعنى المراد تحديده، وهذا ما جعل فريث(J. R frith) يعدّ المعنى "عبارة عن علاقات سياقية. وترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، كلّ واحد منها ينضوي تحت سياق آخر، ولكلّ واحد منها وظيفة لنفسه. وهو كذلك عضو في سياق أكبر، له مكانه الخاص، ما يمكن أن نسميه سياق الثقافة " [5].

ووجدنا فيرث قد سار على منوال عبد القاهر الجرجاني في سرّ البيان وفي نظرية النّظم، إلى ترتيب تلك الألفاظ على طريقة معلومة وتأليفها على صورة مخصوصة، فيقول: «...أعني الاختصاص في الترتيب . يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتّبة في النّفس المنتظمة فيها على قضية العقل...وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة...»6.

وهذا ما يسمى اليوم بنظرية السياق كما يدعوها أولمان وأتباعه[7] فهم يعطون بُعد اللفظة في النّص، "وما يحيط بها من ظلال يفاد في بعضها ويترك ما ليس مفيدا في إطار النص أو الموقف...أي: بارتباطها فيما بينها، فتحرز التكامل مع غيرها من الألفاظ في نسق تركيبي خاص..."8، وتبعاً لذلك فإنّ دلالة الكلمة تتعدّد بتعدّد السياقات وتنوعها أي تبعاً لتوزيعه اللّغوي، وقد توصّل العلماء إلى التمييز بين أربعة أنواع من السياق: [9]

1. **السياق اللغوي.**
2. **السياق العاطفي الانفعالي.**
3. **سياق الموقف أو المقام.**
4. **السياق الثقافي أو الاجتماعي.**

و اخترنا في هذا الإطار مثالا عرض له القدماء في دراساتهم، وهو لفظ الصّلاة إذ يلاحظ تغيّر معناه من سياق إلى آخر، وذلك بغض النّظر عن المعنى الأصلي الذي كانت عليه قبل مجيء الإسلام، حيث كانت تعني(الدعاء) ثم تغيّر مدلولها إلى معاني أخرى. سنعرض لها بشكل مختصر.

ويقول ابن قيم الجوزية في معنى هذه الكلمة (الصلاة)[10]:...أصل هذه اللّفظة يرجع إلى معنيين أحدهما: الدعاء والتّبرك والثاني: العبادة، فمن الأول: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ 11 وقوله تعالى في حقّ المنافقين ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ...﴾12 وعن أبي هريرة -رضي الله عنه، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم) :- " إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائما فليصل، وإن كان مفطرًا فليطعم) **رواه مسلم.**

ولقد "اختلف الناس في معنى الصلاة من الله سبحانه وتعالى على أقوال، أحدهما: إنّها رحمة"[13]. وفي حديث آخر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له: (يا رسول الله كيف هي صلاة الله على عباده؟ قال: سبّوح قدّوس، رحمتي سبقت غضبي"[14]. والثاني: أنّها مغفرته، روي عن الضّحاك أنه قال: (صلاة الله مغفرته)[15].

وصلاة الملائكة على الرسول صلى الله وعليه وسلم هي الثناء، وهذاما قاله ابن قيم: "وصلاة ملائكته هي ثناء عليه وإظهار لفضله وشرفه وإرادة تكريمه وتقريبه وقيل ثناؤهم هو أنّهم: يدعون له ويتضرّعون"[16].

وأمّا الصّلاة من الملائكة للمؤمنين هي: الاستغفار والدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾[17] فهذه صلاة الله عزّ وجلّ وصلاة ملائكته، فما هي دلالة صلاة المؤمنين؟

إنّ الصلاة على الرسول – صلى الله عليه وسلّم - من المؤمنين في هذه الآية هي قول الصيغة التي علّمها رسول الله صلى الله وعليه وسلم للصحابة ونقلت عنهم إلينا كما وردت في الحديث لأبي مسعود قال: « أتانا رسول الله صلى الله وعليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباده، فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟، قال: فسكت رسول الله حتى تمنينا أنّه لم يسأله، ثم قال رسول الله صلى الله وعليه سلم: «قولوا: اللّهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمّد وعلى آل محمّد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنّك حميد مجيد»[18].

فلفظ "الصلاة" يختلف مدلوله من سياق إلى سياق، رغم أنّ معناه العام والجامع هو "الدعاء" فصلاة الله عزوجلّ ليست هي صلاة الملائكة، ولا صلاة الرسول صلى الله وعليه وسلم ولا صلاة المؤمنين، وهكذا في كل سياق ترد فيه.

3- بلاغة مطابقة المقال لمقتضى الحال: اهتمّ النّقد العربي بدائرة المقام ومقتضى الحال، منذ أيام الجاحظ، بيد أنّه لم ينصرف كامل الانصراف للإشارات المهملة التي وضعها الجاحظ في كتبه لا سيما المطابقة والمقام والحال، وعند البلاغيين يعتبر" عنصر المقام من أهم الأغراض للبلاغة الاصطلاحية. وقد عبّر البلاغيون عنه بمصطلح (المطابقة لمقتضى الحال) ويعنون بمقتضى الحال: الاعتبار المناسب"[19].

وشرح القزويني ذلك بقوله: "إنّ مقامات الكلام متفاوتة...ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها"[20]. والجاحظ دائما يمدح الكلام الذي يأتي في موضعه المناسب له، فالمقام المناسب للكناية شرط للإتيان بها ضمن سياق مناسب، يقول: "ولكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ؛ فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح للإفصاح، والكناية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال "[21].

والمطابقة التي كتب فيها النّقاد والبلاغيون تحيل إلى قضية بلاغية أساسية، وتفصح عن الأساس العملي لتوجيه البلاغة نحو المتلقي. فما هو الحال أو مقتضى الحال؟، وكيف تؤثّر هذه المطابقة وتثير ذهن القارئ لاستكناه النصوص البلاغية، والوصول إلى ظلال المعنى؟، وكيف يمكن استخلاص موقع المتلقي المشارك في إنتاج النصّ من هذه القاعدة البلاغية؟.

إنّ البلاغيين حدّدوا فهماً يكاد يكون واحداً في دلالته العامّة لمفهوم المقام ومقتضى الحال، فيقول ابن وهب: "...أن يكون الخطيب أو المترسّل عارفاً بمواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين به، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، ولا الإطالة في موضع الإيجاز، فيتجاوز في مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، ولا يستعمل ألفاظ الخاصّة في مخاطبة العامّة، ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يعطي لكلّ قوم من القول بمقدارهم، ويزنهم بوزنهم، فقد قيل **(لكلّ مقام مقال)**"[22].

والقصد من قول ابن وهب هو أنّ الخطيب أن يدرك حال ومقام الجماعة الموجّه لها الكلام أي: "مراعاة مقتضى الحال لبّ الخطابة وروحها، فلكلّ مقام مقال، و لكلّ جماعة من النّاس لسان تخاطب به...لذلك وجب أن يكون الخطيب قادراً على إدراك حال الجماعة وما تقتضيه والإتيان بالأسلوب الذي يلائمه"[23]، حتّى قرن تعريف البلاغة وعلومها بعنصر المقام والحال، حيث عرّف السكاكي علم المعاني بأنّه " تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" [24].

4- المطابقة علّة التأثير: العرب يقولون: **"لكلّ مقام مقال"**، ومقامات الكلام عندهم متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الحذف يباين مقام الذّكر، ومقام الإطلاق يباين مقام التقيّيد، ومخاطبة الذكي تباين مخاطبة الغبي، والناس مختلفون في أحوالهم، فيهم العامّة وفيهم الخاصّة، فما يحسن لمخاطبة طائفة قد لا يحسن لمخاطبة طائفة أخرى، وذلك لا يدركه إلاّ من أوتي ذوقاً سليماً يدرك به جيّد الكلام من رديئه، وفي هذا الصدد يقول الزركشي: "اعلم أنّ معرفة الفصيح والأفصح، والرشيق والأرشق، والجليّ والأجلى، والعلي والأعلى من الكلام أمر لا يدرك إلّا بالذوق...وليس كلّ من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق، وممّن يصلح لانتقاد الكلام وإنّما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان، وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر، وصارت لهم بذلك دربة وملكة تامّة، فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام وفضل بعضه على بعض "[25].

ومن المعلوم أنّ الحال هو الأمر الداعي للمتكلّم إلى أن يعتبر في كلامه الذي يؤدّى به أصل المراد خصوصية ما، كالتقديم والتأخير أو الحذف أو الايجاز أو ما إلى ذلك من الخصوصيات المعتبرة في الكلام، وأنّ تلك الخصوصية هي مقتضى الحال، واشتمال الكلام على تلك الخصوصية التي تناسب الحال هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال[26].

فالأوّل سماه المتأخرون حالًا، وهو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر في كلامه خصوصية ما، فقد يرادف في أغلب استعمالاته لدى البلاغيين مصطلحاً آخر هو المقام، الذي هو مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات التي تلابس النشاط اللغوي، ويكون لها تأثيرها في ذلك النشاط من خارجه بحيث لا تتحدد دلالة الكلام أو تتجلّى مزاياه إلاّ في ظلّها، وفي ضوء ارتباطه بها، وقد تردّدت في تراثنا بصدد ذلك الارتباط تلك العبارة الذائعة" **لكلّ مقام مقال** ".[27]

والثاني مقتضاه، بمعنى مراعاة المتكلّم للخصوصيات التي اقتضاها الحال. ومجيء الكلام مشتملاً على تلك الخصوصيات يدعى **مطابقة الكلام لمقتضى الحال**، فالكلام في نظر البلاغيين لا يطابق تلك الحال ذاتها، بل يطابق مقتضاها. ويقول صاحب المفتاح: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدّات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوّة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على اعتبار المناسب"[28]

ومن المعلوم أنّ هذه المطابقة هي **علّة التأثير** وتحقيق الغاية الفنّية للبلاغة، وهي التأثير واللّذة والمتّعة، في نفوس السامعين والقارئين، وهذه الغاية لا تتحقّق إلاّ إذا كان الأديب يصوغ كلامه، بحيث يفهمه السامعون ليتدبروه ويتأثروا به، ويشاركوا صاحبه فيما عبّر به من فكر أو عاطفة أو انفعال.

وقد كان بشر بن المعتمر من أوائل الذين تنبّهوا إلى هذا الأثر الذي تُحدثه المطابقة في الكلام، وكتبوا في وجوب رعايتها في صناعة الكلام حيث يقول: "إنّ مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال " [29].

ويردف الجاحظ قائلاً: "ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات. "[30]

وإذا كان كلام النّاس في طبقات - كما نقله الجاحظ عن بشر - " فكلام النّاس - عنده- في طبقات كما أنّ النّاس أنفسهم في طبقات. فمن الكلام الجزل السخيف، والمليح والحسن،

والقبيح والسمج والخفيف والثقيل، وكلّه عربي، وبكلّ قد تكلّموا، وبكلّ قد تمادحوا وتعايبوا"، فإن زعم زاعم أنّه لم يكن في كلامهم تفاضل، ولا بينهم في ذلك تفاوت، فلم ذكروا العيّ والبكئ والحصر والمفحم، والخطل والمسهب[31]، والمتشدق والمتفيهق والمهمار [32] ولم ذكروا الهجر والهذر، والهذيان والتخليط" [33].

وإذا كان الكلام منه الجزل والسخيف والمليح والحسن، فإنّ من شروط البلاغة، عند الخطيب – كما أفصح الجاحظ- " أن لا يكلّم سيّد الأمّة بكلام الأمّة، ولا الملوك بكلام السوق، ويكون في قواه فضل التصرف في كلّ طبقة، ولا يدقّق المعنى كلّ التدقيق، ولا ينقّح الألفاظ كلّ التنقيح، ولا يصفيها كلّ التصفية، ولا يهذّبها غاية التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيماً، أو فيلسوفاً عليماً"[34].

ويذكر الجاحظ رأيه في أثر المطابقة على نفوس السامعين، وكيف تطيب قلوبهم بها فيقول: "ربّ قليل يغني عن كثير، بل ربّ كلمة تغني عن خطبة...ومتى شاكل اللفظ معناه، وأعرب عن فحواه، وكان لتلك الحال وفقاً، ولذلك القدر لفقاً، وخرج من سماجة الاستكراه، وسلم من فساد التكلّف، كان قميناً بحسن الموقع وبانتفاع المستمع، وأجدر أن يمنع جانبه من تناول الطاعنين، ويحمي عرضه، من اعتراض العائبين، وألا تزال القلوب فيه معمورة والصدور مأهولة"[35]، و نفهم ممّا قاله الجاحظ أن مدار الأمر كلّه المطابقة، وما تحدثه من أثر في النفوس والصدور.

فإذا كانت مقامات الكلام متفاوتة، فقد تتفاوت بتفاوتها المقتضيات، لذا نجد الجاحظ يتعرّض لبعض هذه المقتضيات التي تستدعي أحوالاً خاصّة، ممّا يلفت الأذهان وينبّه العقول إلى إدراك الفرق بين الأحوال ومقتضياتها، وإلى وجوب مراعاة المطابقة بينهما، فيقرّر أنّ" ذكر المبسوط في موضعه، والمحذوف في موضعه، والموجز والكناية والوحي باللحظ ودلالة الإشارة في موضعه[36].

وهذا ما يؤكّده ابن قتيبة في قوله: "فالخطيب من العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حمالة أو تحضيض أو صلح أو ما أشبه ذلك لم يأت به من واد واحد، بل يفتن، فيختصر تارة إرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرّر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتّى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجميين، ويشير إلى الشيء ويكنى عن الشيء، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال وقدر الحفل، وكثرة الحشد، وجلالة المقام، ثمّ لا يأتي بالكلام كلّه مهذباً كلّ التهذيب، ومصفّى كلّ التصفية، بل تجده يمزج ويشوب ليدلّ بالناقص على الوافر، وبالغثّ على السمين، ولو جعله كلّه نجرا واحدا لبخسه بهاءه،

وسلبه ماءه، ومثل ذلك السخاب ينظم بالياقوت والمرجان والعقيق، والقيان، ولا يجعل كلّه جنساً واحداً من الرفيع والثمين، ولا النفيس والمصون"[37].

ويفهم من هذا النصّ أنّ الخطيب لا يكون بليغاً محققاً للغاية الفنّية إلّا إذا تفنّن في أسلوبه، مراعياً أحوال المخاطبين يوجز طلباً للتخفيف، ويطنب عند إرادة الإفهام، ويكني إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، ويصرّح ويكشف معانيه إذا استدعى المقام التصريح والتوضيح. وفي هذا يقول الإمام القزويني: "مقتضى الحال مختلف، وإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقيّيد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي"[38].

وقد ذهب بدوي طبّانة إلى أنّ دائرة المطابقة لمقتضى الحال أوسع بكثير من الدائرة التي حدّدها البلاغيون لمجالات المطابقة، وحصروها في أبواب علم المعاني، فقال: "لقد كان جوهر البلاغة عند علماء العرب ونقادّها وبلاغييها هو البحث عن مجالات مطابقة الكلام لمقتضى الحال بعد الوقوف على عناصر الأدب وأشكاله وأهدافه، وهي الغاية التي يعرفها المحدثون من غير العرب، غير أنّ هذا المعنى لا يتوقف عند حدود المباحث البيانية التي ينتظمها أحد علوم البلاغة، وهو العلم الذي يسمى (علم المعاني) الذي حدّده البلاغيون، وقالوا في تعريفه إنّه: العلم الذي يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو تحديد سقيم...والواقع أنّ دائرة المطابقة لمقتضى الحال أوسع من هذه الدائرة بكثير، ولا تقف عند المباحث الثمانية التي ذكروها في علم المعاني [39]، فإنّ مجالات هذه المطابقة كثيرة"[40].

ولكن ما ذكره بدوي طبانة في كتابه نجد الجاحظ قد تنبّه إليه، وأشار إليه في كتابه البيان والتبيين ولأنّ الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال مع استخدام الآلات وهي: اللفظ والمعنى والتركيب كلّ في مكانه، والمطابقة أنواع "الأولى المطابقة بين اللفظ والمعنى، والثانية المطابقة بين الكلمة والكلمة والثالثة المطابقة بين الكلام والمستمع[41]"و هذه الأقسام الثلاثة بدورها تؤدي إلى قسم آخر ألا وهو مطابقة المقام لمقتضى الحال، ونحاول أن نوضح كل قسم من هذه الأقسام كالآتي:

5- أقسام المطابقة:

أ. مطابقة المقام لمقتضى الحال: وهي التي أشرنا إليه فيما سبق، تتمثل في "الظروف والملابسات التي يجري فيها الخطاب والتي يسمها الجاحظ الحال أو المقام وسمّاها البلاغيون فيما بعد مقتضى الحال، وهي المطابقة بين الأصناف الثلاثة (أعني اللفظ والمعنى، والكلمة، والكلام والمستمع) وبين الظروف الخاصّة لكلّ خطاب والتي تتجدّد في كلّ لحظة. وقد تعرّض لها

الجاحظ في مواضع مختلفة أكّد فيها على ضرورة موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام، والموازنة بين أقدار المستمعين وأقدار الحالات، وحثّ الجاحظ على هذا النوع من المطابقة جعله يحسّ إحساساً شديداً بخضوع الكلام بصفة عامّة إلى الحال التي يعيشها المتكلّم والمخاطب ولذلك نجده يردّد هذه العبارات في كتابه. " الناس بأزمانهم أشبه منهم بأبائهم. وهذا القول على جانب كبير من الأهمية لأنّه يعلّق مصير اللغة بالظروف التي تحيط بها "[42].

ب. مطابقة اللفظ لمعناه: ويكشف الجاحظ عن هذا بقوله: "ومن علم حقّ المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولا مفضولاً، ولا مقصراً ولا مشتركاً ولا متضمناً، ويكون ذاكراً لما عقد عليه أوّل كلامه، ويكون تصفحه لمصادره في وزن تصفحه لموارده، ويكون لفظه مونقاً، ولهول تلك المقامات معاوداً " [43].

ت. مطابقة اللفظ لموضوعه أو للغرض:

إنّ اللفظ الذي يصلح في غرض من الأغراض قد لا يصلح في غرض آخر، فاللفظة ينبغي أن تطابق الغرض الذي وجدت من أجله. وهذا ما وافق قول الجاحظ نقلا عن بشر بن المعتمر إذ يقول: "إنّ كان الخطيب متكلماً تجنب ألفاظ المتكلّمين، كما أنه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً وسائلاً، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحنّ وبها أشغف "[44]

ويقول في موضع آخر: "قد يستخف النّاس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها، ألا ترى أنّ الله – تبارك وتعالى- لم يذكر في القرآن الجوع إلاّ في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع، والعجز الظاهر...وكذلك ذكر المطر ؛لأنّك لا تجد القرآن الكريم يلفظ به إلّا في موضع الانتقام، والعامّة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر، وبين ذكر الغيث، ولفظ القرآن الذي نزل عليه نزل أنّه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سموات لم يقل الأراضين، ألا تراه لا يجمع الأرض أراضين، ولا السمع أسماعاً، والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال "[45]، وهذا الجرجاني يعرّف لنا علم المعاني بأنه" علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال"[46]، وهو تعريف أساسه اللفظ ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ث. مطابقة اللفظ لما جاوره: وفي هذا قال السكاكي: "فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حدّ ينتهي إليه الكلام مقام"[47]، فإنّ الكلمة إذا وقعت في غير موقعها، وحلّت غير مكانها أخلّت بنظم الكلام، وصارت قلقة في مكانها، غير مستقرّة في موضعها. وضمّ الكلمة الى الكلمة، والتأليف بين الألفاظ في نسق واحد وفي نظم مترابط ممّا يتطلب مقدرة خاصة واستعدادا لا يتهيأ لجميع الناس.

ويؤكّد الجاحظ ذلك بما رواه عن الكسائي، فقد قال الكسائي: "لقيت أعربياً فجعلت أسأله عن الحرف بعد الحرف، والشيء بعد الشيء أقرنه بغيره، فقال: تالله ما رأيت رجلاً أقدر على كلمة إلى جنب كلمة أشبه شيء بها وأبعد شيء منها منك"[48]، والجاحظ استطاع أن يحيط بمعنى المطابقة ويحدّد معناها بدقّة متناهية، وهو: أن تأتي الكلام وفقاً لأحوال السامعين بمراعاة الخصوصيات واللطائف والأسرار من بسط أو إيجاز أو حذف أو تكرار حسب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام[49].

ونستطيع أن نقول أن المقام هو أساس الكلام، الذي ينبغي مراعاته دائما، ومن لا يعرف المقام لا يحسن المقال، فلا جدوى من الديباجة والزخرفة اللفظية، ما لم يراعى تناسقها والمقام الذي حيك من أجله الكلام. وعموما فإنّ "مقتضى الحال له مدخل في النظم، على اعتبار أنّ المعاني وهي تتشكّل في نفس المتكلّم وتنتظم، لا شكّ أنّ للمقام مدخل في ذلك الانتظام، وما دامت الألفاظ تتألّف حسب ائتلاف المعاني في النفس ؛فإنّ للمقام أيضاً مدخل في انتظامها"[50].

ويمكننا تصوّر المطابقة الفنّية في مقولة **"مطابقة المقام لمقتضى الحال"** على النحو التالي: فالحال هو الملابسات الخارجية، ولنقل الواقع الذي يحيط بالأديب أو يتمثّله، فيحرّك طاقاته الفنّية لحظة الإبداع، أمّا مقتضى الحال فهو المعنى أو الغرض الخاص أو- بلغة معاصرة- التجربة التي تمثل رؤية الأديب الخاصّة لهذا الواقع، تلك التي يخرج التعبير الفنّي على لسانه مجسّدا لها، مطابقاً إيّاها، ووفق هذا التصوّر، لا يتحقّق **"مقتضى الحال"** في التعبير الفنّي إلّا بالنظرة المتأنّية الواعية التي تحيط بالأحوال، التي هي بواعث وملابسات له من جهة، ثمّ بالخصائص والظواهر الفنيّة في ذلك التعبير، والتي هي رموز فنّية تلّبس فيها، وتشكّل بها من جهة أخرى[51].

ولننظر إلى بيان هذه الآية العجيب، والتآلف المحكم فيها، كأنّ الله سبحانه وتعالى قطّع الألفاظ على حسب المعاني وركّبها تركيبا معجزا، يذكر فيها تعجب كفار قريش وإنكارهم للرسول – صلى الله عليه وسلّم- لكونه رجلاً منهم، وسخريتهم به، يقول تعالى: "أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ "52.

جاء الاستفهام في بداية الآية ليصوّر لنا مقام إنكارهم وموقفهم من القرآن، وتوبيخاً لهم على ذلك الموقف، وتعجباً منه، ففي هذا الاستفهام تعجب من تعجبهم من كون الرسول – صلى الله عليه وسلم- رجلاً منهم يعرفهم ويعرفونه فكذا كان جميع الرسل المبعوثين إلى أقوامهم فلم يكونوا إلاّ بشراً مثلهم ومنهم، بل العجب كلّ العجب أنّ يتعجب القوم من هذا الأمر، فهذا هو محلّ العجب، ومكمن الإنكار[53]. فالهمزة للاستفهام المستعمل في الإنكار، أي كيف يتعجّبون

من ذلك التعجّب. وفائدة إدخال الاستفهام الإنكاري على (كان) دون أن يقال: أَعجِب الناسُ، هي الدلالة على التعجب من تعجبهم المراد به إحالة الوحي إلى البشر[54]. و"قد جاء تقديم خبر كان (عجباً) على اسمها للاهتمام به لأنّه محلّ الإنكار "[55]، وعليه مدار الاستفهام. وكما أنّ في تعجّبهم من هذا الأمر دلالة على" سفههم وعنادهم، فإنّهم تعجّبوا من أمر ليس ممّا يُتعجّب منه ويُستغرب، وإنّما يُتعجب من جهالتهم وعدم معرفتهم بمصالحهم"[56].

والمتأمّل لنظّم هذه الآية يجد أنّ الله- سبحانه وتعالى- قال: "أَكانَ للناسِ" ولم يقل (أكان عند الناس) فما دلالة حرف اللام في هذا المقام؟ وما الفرق بينه وبين (عند)؟أجاب الزمخشري عن هذا السؤال قائلاً: "فإن قلت: فما معنى اللاّم في النّاس، وما الفرق بينه وبين قولك: أكان عند النّاس قلت: معناه أنّهم جعلوه لهم أعجوبة، يتعجّبون منها، ونصبوه علماً يوجهون نحوه استهزاءهم وإنكارهم، وليس في (عند) هذا المعنى"[57].

ويفهم القارئ من هذا أنّ ورود اللاّم في السياق يحمل دلالة الاختصاص. فتمكن العجب من نفوسهم، لما خصّوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا العجب والاستهزاء.

وقد جاء ذكر الوحي في هذا المقام بالمصدر المؤوّل في قوله: "أن أوحينا "دون الصريح لِما في المصدر المؤوّل من دلالة على تجدد الوحي وتكرّر وقوعه...كما أنّ في تجدد الوحي زيادة في همّهم وغمّهم، فليموتوا غيظاً وكمداً منه[58].

ويقف السكاكي عند أثر "المقام" في صياغة الحدث الكلامي حين يثير موضوع "الزيادة "؛فالزيادة كما يقول لها مقامات تستمدّ قوامها من مناسباتها، بحيث تصادف موقعها المحمود، فزيادة (لك)في قول الخضر لموسى عليه السلام في الكرّة الثانية " أَلَمْ أَقُلْ لَكَ "[59] لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما كان قد قدّم له من " إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا " [60]"[61].

وكذلك قول موسى عليه السلام (ربّ اشرح لي صدري). بزيادة (لي) "لاكتساء الكلام معها من تأكيد الطلب لانشراح الصدر ما لا يكون بدونه"[62]. وإنّما يقصد السكاكي في هذا الموضع أن كلّ تغيير في العالم الخارجي يجد صداه في الحدث الكلامي المتّصل به، ولعلّ هذا يذكّرنا بمقولة (برتراند رسل): "**أنّ علينا أن ننظر إلى كلامنا على أنّه أحداث في العالم الملموس**"[63]

وتبدو كتب إعجاز القرآن الكريم ميداناً فسيحاً تتجلّى فيه أهمية المقام. فهذه رؤية الخطابي لطبيعة التكامل بين الواقع (سياق الحال) وسياق اللغة فيقول: "وأمّا رسوم النظّم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر لأنّ لجام الألفاظ وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النّفس يتشكّل بها البيان "[64]. فالعالم الخارجي يتشكّل صورة في النفس، ثم تترتب هذه المعاني ألفاظاً متّسقة متآلفة منتظمة، يمسك

بعضها ببعض، وهذه هي رؤية الخطابي لطبيعة التكامل بين الواقع (سياق الحال) وسياق اللغة.

والمقامات تحدّد اختيار الألفاظ ثمّ ترتّب هذه الألفاظ وفق تسلسل سياقي لغوي داخل النصّ، وفي هذا الصدد يقول الباقلاني: "إنّ اختيار اللفظ، وإحلاله في الموقع المناسب في السياق هو أساس البلاغة، و الإحسان في البيان، فإنّ إحدى اللفظتين قد تنفرد في موضع، وتزلّ عن مكان لا تزلّ عنه اللفظة الأخرى، بل تتمكّن فيه، وتضرب بجرانها، وتراها في مضانّها، وتجدها غير منازعة إلى أوطانها، وتجد الأخرى لو وضعت موضعَها في محلّ نِفار، ومرمى شراد، ونابية عن استقرار"[65]، فالمقامات تحدّد اختيار الألفاظ ثمّ تترتب هذه الألفاظ وفق تسلسل سياقي لغوي داخل النصّ، وأوضح الباقلاني مسألة الاتساق الداخلي في النصّ من خلال وصفه لأسلوب القرآن بأنّه قائم على الترابط والتناسب سواء فيما بين المحتوى أو تسلسل الألفاظ واطّرادها في قوالب منظومة، تتّصل مقدّماتها مع نتائجها وتتناغم موضوعاتها وتترتّب عناصرها، وتتّصل بطريقة قائمة على التناسب في نظم الفصل والوصل[66].

وهذا ما يجعلنا نقرّ بأنّ أي تغيير في المقام أو السياق الخارجي أو الداخلي يترتّب عليه اختلاف بنية الخطاب في المستويات اللغوية المختلفة، وتتنوّع التأثيرات داخل هذه المستويات بتنوع تغييرات المقام، وقد رصد المفسرون هذه المعادلة من خلال الموازنة بين نصّين يبدوان متشابهين ولكنّهما يفترقان في بعض التبدّلات والصيغ اللغوية لاختلاف السياق المقامي بينهما في الغالب.

فيتغير الخطاب تبعاً لتغير أحداث الواقع ومنه **قوله: "وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا"**. بالفاء وفي الأعراف (وكلوا). بالواو " لأنّ الدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأكل. وفي الأعراف (اسكنوا) والمعنى أقيموا فيها، وذلك ممتدّ فذكر بالواو، أي أجمعوا بين السكنى والأكل وزاد في البقرة (رغدا) لأنّه تعالى أسنده إلى ذاته بلفظ التعظيم بخلاف الأعراف، فإنّ فيه (وإذ قيل)"[67]. وقال الرازي: "قال في البقرة "(ادخلوا) وفي الأعراف "اسكنوا" لأنّ الدخول مقدّم على السكون ولابدّ منهما، فلا جرم ذكر الدخول في السورة المتقدّمة والسكون في السورة المتأخّرة[68]. إنّ الاختلاف بين الواو والفاء بين الموضعين جاء بسبب اختلاف الموقف أو الحدث ففي سورة (البقرة) حدث الدخول، والدخول سريع لا يحتاج وقتاً طويلا، فأعقبه الأكل مباشرة ولذا استعمل الفاء، وأمّا في الأعراف فعملية السكون أو الإقامة فتحتاج وقتاً طويلا، ولذا استخدم معها الواو.

ومن تغير الخطاب تبعاً لتغير حال المخاطَب قوله "ولن يتمنَّوه"[69] في سورة البقرة، وفي سورة الجمعة "ولا يتمنونه"[70]. قيل: "لأنّ دعواهم في هذه السورة بالغة قاطعة، وهي كون الجنة

بصفة الخلوص، فبالغ في الردّ عليهم بلن، وهو أبلغ ألفاظ النفي، ودعواهم في الجمعة قاصرة متردّدة، وهي زعمهم أنّهم أولياء الله فاقتصروا على (لا). "[71]فحين بالغوا في ظنّهم جزم في الردّ عليهم بصيغة نفي قاطعة.

ويلجأ الزمخشري إلى مقتضى الحال **(المقام)** ليفسّر كثرة ورود النداء (يا أيّها) في كتاب الله على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قال: "لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة، لأنّ كل ما نادى الله به عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره، ووعده ووعيده، واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم وغير ذلك ممّا أنطق به كتابه -أمور عظام، وخطوب جسام-، ومعانٍ عليهم أن يتيقّظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم عنها غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ "[72]

فارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له، والمعيار الحقيقي لقياس بلاغة الكلام، والتفاضل فيه؛ هي مطابقته لمقتضى الحال، ومناسبته له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وهو الذي يسميه الإمام عبد القاهر الجرجاني بالنّظم حيث يقول: "النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام "[73].

وممّا يبعث على معرفة الإعجاز اختلاف المقامات، وذكر في كلّ موضع ما يُلائمه، ووضع الألفاظ في كلّ موضع ما يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحدٌ منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلاوة.

وأمّا بالنسبة إلى المقامات في القرآن الكريم، فقد تعدّد وتباينت، كلّ حسب سياقه الذي تشكّل فيه وحسب نوع المخاطَب وأحواله المحيطة به، ومناسبته للموقف، فمنها مقام الجزر، ومقام السخرية، ومقام الذمّ ومقام المدح، و مقام الترغيب، ومقام الترهيب ؛فمقام الترغيب كما في قوله تعالى: "قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ "74 تجده تأليفا لقلوب العباد، وترغيبا لهم في الإسلام.

وقيل: وكان سبب نزولها أنّه أسلم عياش بن أبي ربيعة، والوليد بن الوليد، ونفرٌ معهما، ثمّ فُتِنوا وعذّبوا فافتتنوا[75]، قال ابن عمرو: وكنّا نقول: قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبداً، (قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به)، فنزلت وكان عمر كاتباً، فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضي الله تعالى عنه حين فهم قصد الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب [76].

وأما مقام الترهيب فهو مضاد له؛ كقوله تعالى: "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ "77، ويدلّ على قصد مجرّد الترهيب بطلان النصوصية

من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي؛ لأنّ (من) للعموم لأنّها في سياق الشرط، فيعمّ في جميع المعاصي فقد حكم عليهم بالخلود، وهو ينافي المغفرة[78].

ومن الأمثلة القرآنية العديدة التي توضح مسألة المطابقة ؛كما في قوله تعالى: "قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ"79، قد جعل البعيد ذريعة إلى التعظيم، ، فلم تقل: "فهذا" وهو حاضر ؛رفعاً لمنزلته في الحسن، وتمهيدا للعذر في الافتتان به80. فكان توظيف اسم الإشارة "فذلكنَّ" الذي هو للبعيد، بالرغم من أنّ المشار إليه "يوسف" حاضر معهم، ذريعة وحجّة لتبرير ما لاموها فيه، فكان هذا التعبير القرآني مطابق لمقام التعظيم لسيّدنا يوسف عليه السلام.

و يقول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم: "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ "81. "هذا من معاريض الكلام، ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلّا أذهان راضعة، من علماء المعاني، والقول فيه أن قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنّما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجّة وتبكيتهم"82. فالإلزام بالحجّة وتبكيت الخصم هما في نظر الزمخشري الغرض الذي سيقت له الآية الكريمة، لذا نقول: أن السياق تابع للغرض، أو المعنى الذي هو مردّ المطابقة الفنّية، "فإذا كان الكلام منصباً إلى غرض من الأغراض جعل سياقه له، وتوجهه إليه كأنّ ما سواه مرفوض مطرح"83.

ومن الأساليب الفنّية التي تتجلّى فيها أحوال المخاطب قوله تعالى: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ "84. لقد وقف الزمخشري عند هذه الآية وقفة متأنّية متعمقا فيها متبصراً بمسألة مطابقة المقام لمقتضى الحال، فيقول: "لِم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الإسمية محقّقة بإنّا؟ قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما، لأنّهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم ونشئه من قبلهم لا في ادّعاء أنّهم أوحديون في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم، وذلك إمّا لأنّ أنفسهم لا تساعدهم عليه، إذ ليس لهم من عقائدهم باعث ومحرّك، وهكذا كلّ قول لم يصدر عن أريحية وصدق ورغبة واعتقاد، وإمّا لأنّه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة...وإمّا مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية والقرار على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزلّوا عنه على صدق رغبة ووفور نشاط وارتياح للتكلم به..."85.

وحسب ما ورد في كلام الزمخشري يثبت بأنّ المطابقة هي مطابقة أحوال المتكلّم، وليس مطابقة أحوال المخاطب، فلو كان العكس، لوظّف الكفار "الجملة الإسمية" وتوظيف "إنّ" في خطابهم للمؤمنين، و"الجملة الفعلية" مخاطبة لشياطينهم، إذ أن هؤلاء حين يخاطبون المؤمنين

يحسّون بأنّهم يخالفون حقيقة ويخفون واقعاً، ولذا فإنّهم لا يقدرون على إبراز دعوى الإيمان إلاّ خافتة "غير مؤكّدة" أمام هؤلاء الذين يعرفون حقيقة أمرهم، أمّا إذا رجعوا إلى إخوانهم في النفاق والكفر، فيأتي التوكيد ملائما لأحاسيسهم "بإنا" وتوظيف الجملة الإسمية الدالّة على الثبوت والاستمرارية.

وقال تعالى في سورة الحجر" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ "86. فأما شدّة إنكار المشركين إنزال القرآن من الله تعالى، اشتدّ التأكيد فصدرت الجملة الأولى بأداة التأكيد (إنّ) وأخبر عن ضمير الفخامة بالجملة الفعلية(نزّلنا) التي أعيد فيها ضمير الفخامة فاعلاً، وذلك يفيد التقوى بتكرار الإسناد، وهو من أهم طرق دفع الشكّ، ثمّ الإتيان بضمير الفخامة (نحن) فاصلاً بين الضمير الذي ابتدئ والجملة المخبر بها عنه، والجملة الثانية تراها كذلك مبدوءة بضمير الفخامة (نا) مسبوقا بأداة التأكيد(إنّ) مخبرا عنه بالجمع المقصود به الواحد تفخيماً يضاف إلى ذلك (لام التأكيد) واسمية الجملة الدالة على الثبوت؛ والغرض من هذا التأكيد دفع الشكوك المحتملة من أن يصيب القرآن ما أصاب التوراة والإنجيل والزبور، وهو بذلك يبثّ الاطمئنان في نفوس المؤمنين[87].

ومن تحليلات الرماني الرائعة للاستعارة في التعبير القرآني نورد هنا مثالا للتدليل على أنّ الرجل تفطن إلى مسألة المطابقة وحسن اختيار القرآن للفظ المناسب للمقام، وتفوقه في تأدية المعنى الدقيق المطلوب على ما يُحتمل أن يكون مرادفاً له. قال الله تعالى: "وقدمنا الى ما عملوا من عمل...منثورا" [88] قال الرماني: "حقيقة قدمنا هنا عمدنا، وقدمنا أبلغ منه لأنّه يدّل على أنّه عاملهم معاملة القادم من سفرٍ، لأنّه عاملهم من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم، ثمّ قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم. وفي هذا تحذير من الاغترار بالإهمال. والمعنى الذي يجمعهما العدل، لأنّ العمد إلى إبطال الفاسد عدل، والقدوم أبلغ لما بيّنا، وأمّا هباءً منثوراً فبيان قد أخرج ما لا تقع عليه الحاسّة إلى ما تقع عليه حاسّة"[89].

6- القارئ واستثمار أسباب النزول: لقد كان علم أسباب النزول إحدى الوسائل الهامّة للوصول إلى دلالة النصّ القرآني، وهو يكشف علاقة النصّ بالواقع من جهة، وعلاقة القارئ ووالمتلقي به من جهة أخرى، فإذا كان النصّ القرآني نزل منجّماً على بضعً وعشرين سنة، فإنّ أغلب الآيات نزلت عند سبب خاص استوجب إنزالها، من هذا المنطلق أدرك علماء القرآن أنّ السبب أو مناسبة النزول هي التي تحدّد الإطار الواقعي الذي في حدوده ومن خلاله يمكنهم فهم آيات النصّ وسوره[90]. ويقول الشيخ أبو الفتح القشيري: "بيان سبب النزول طريق قويّ في فهم معاني الكتاب العزيز وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا ومنها أنه

قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص؛ فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد وبالإجماع, ومنها رفع توهم الحصر, ومنها إزالة الإشكال"[91]

ومفسر القرآن الكريم كان مدركاً أن فهم دلالة النّص لا تتأتّى من دون وضعها في السياق وربطها بالوقائع التي أنجبتها، فقد قال الواحدي: "لا يمكن معرفة تفسير الآية من دون الوقوف على قصّتها وبيان نزولها)، وقال ابن دقيق العيد: بيان أسباب النزول طريقٌ قويٌ في فهم معاني القرآن)، وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يُعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب "[92]

ولكن العلماء لم يقفوا عند هذا المستوى من الربط بين النصّ وسياقه الواقعي، وإلا كان فهمهم سطحياً، بل وقد يكون متناقضاً مع آيات لم يتّضح سبب نزولها، سواءٌ المكيٌّ منها أم المدني، وإنّما أدرك العلماء أنّ النصّ القرآني، من حيث هو نصّ لغوي، بإمكانه أن يتجاوز حدود الواقع، والأحداث الجزئية التي نزل استجابة لها، أي أنّ النصّ بإمكانه الامتداد عبر الزمن متجاوزا (حادثة النزول) أو القضية التي ألف من أجلها إلى حوات أخرى وقضايا تتعالّق معها في بعض الوجوه[93].

وإضافة إلى معرفة سبب النزول فقد اهتمّ المفسّرون والفقهاء خصوصاً بمنهج التحليل اللغوي للنصوص ويعلّمنا هذا المنهج أنّ السعي لاكتشاف دلالة النصّ يجب أن لا ينفصل بين النصّ كونه بناءً يطوّر نفسه عبر الزمن تلقائياً، والوقائع التاريخية الثابتة التي يعبّر عنها، وبالمقابل أنّه لا يصحّ أن نقف حدود هذه الوقائع من دون تقدير خصوصية اللغة التي من قدراتها التعميم والتجريد، ومجاوزة الوقائع وإدراكها [94]، ومن هنا كانت دراسة المفسّر أو الفقيه لأسباب النزول مفيدة لتجديد العلّة التي تقف وراء الأحكام في النصّ، وباكتشاف العلّة يستطيع الفقيه أن يعمّم الحُكم على وقائع مشابهة وفي أزمنة متغايرة.

الخاتمة: وفي الختام خلصنا إلى أنّ للسياق دوراً مهماً في تحديد المعنى المراد والمقصود من اللفظة، وفاعليته في توجيه القراءة ؛انطلاقا من وجود قرائن لفظية أو معنوية تحيل إليه. فتغيّر دلالة اللفظ بتغيّر السياق.

ويبقى المقام هو أساس الكلام الذي ينبغي مراعاته في خطاباتنا، و مطابقة المقام لمقتضى الحال هي علّة التأثير الرامي إلى الغاية الفنّية والجمالية للبلاغة، وهي التأثير واللّذة والمتّعة، في نفوس جمهور السامعين والمتلقين. وهذه المطابقة تضمن للخطاب القرآني رؤية متكاملة بين سياق الحال وسياق اللغة يرتقي من خلالها إلى درجة الاعجاز الخالد.

و نّ الاهتمام بالسياق الذي نزل فيه النصّ القرآني وبأسباب النزول طريق قويّ في فهم معاني الكتاب العزيز، الذي يؤدي إلى تقريب الفهم (الأسلم) للنصّ، ومراعاة ترتيب النزول تغدو

ضرورية جدّاً في آيات الأحكام والتشريعات على نحو خاصّ، ولو لا هذا لوقع العلماء والفقهاء في ورطة المناقضة ؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: "ومعرفة سبب النزول يعين على فهمه؛ فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب, ولهذا كان أصحّ قولي الفقهاء أنّه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وآثارها"[95].

والقارئ أو الباحث الذي يدرك سبب نزول الآية التي يقرؤها تكون لديه القدرة على الفهم الصائب, والإدراك الواعي لمراد القرآن الكريم, فلا يفسّر آية بغير وجهها, ولا يضع كلمة في غير بابها, من هنا عنيت كتب علوم القرآن بتأكيد هذه الناحية من نواحي فهم القرآن، واعتبارها قاعدة أصيلة من قواعد الفهم القرآني.

مراجع البحث وإحالاته:

1 علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: 168.

2 ينظر منصور مذكور شلش الحلفي، قضية المعنى في القرآن الكريم، دراسة في التأويل، دار الاوائل، سورية دمشق، ط: 1، 2008، ص: 22.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص: 140.

4 ينظر: عزمي اسلام، مفهوم المعنى، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ع: 6، 1985، ص: 65.

5 أولمان استيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، ط: 1، 1975، ص: 60.

6 عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 11.

7 فايز الدّاية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، ص: 31.

8 المرجع نفسه، ص: 32.

9 منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي-دراسة-، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص89.

10 ابن القيم، المصدر السابق، ص: 257.

11 التوبة: 103.

12 التوبة: 84.

13 ابن القيّم، جلاء الأفهام، دار بن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1999، ص:257.

14 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ج: 14، 1965م، ، ص:199/198.

15 ابن القيم، المصدر السابق، ص: 258.

16 المصدر نفسه، ص: 732.

17 غافر: 07.

18 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1965، ج: 14، ص: 233.

19 علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، أفاق عربية، ط1، 1986م، ص: 155.

20 القزويني، ، التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبدالحميد هنداوي، ص، 33.

21 الجاحظ، الحيوان، ج3، ص: 39.

22 ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، ص: 194.

23 محمد أبو زهرة، الخطابة أصولها، تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1934م، ص: 85.

24 السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 77

25 الزركشي، البرهان في علوم القران، ج2، ص124

26 ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ج: 1، ص:26.

27 ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، 73.

28 السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983، ص: 179

29 الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 1، ص: 136.

30 المصدر نفسه، ج: 1، ص: 138-139.

31 الخطل: ذو الخطل، وهو الكلام الفاسد الكثير، و المسهب: الكثير الكلام.

32 الهمار والمهمار: مكثار الكلام.

33 الجاحظ المصدر السابق، ج1، ص: 144.

34 الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 1، ص: 92.

35 المصدر نفسه، ج: 2، ص: 7-8

36 المصدر نفسه، ج: 1، ص: 44.

37 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ، القاهرة، دط، 1954م، ص: 10-11.

38 الخطيب القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط: 2003، ص: 7

39 هذه المباحث هي: (أحوال الاسناد الخبري – أحوال المسند إليه - أحوال المسند- أحوال متعلقات الفعل - القصر- الإنشاء- الفصل والوصل- الإيجاز والإطناب والمساواة).

40 بدوي طبانة، البيان العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: 4، 1968م، ص: 423-424.

41 محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية عند الجاحظ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص: 164.

42 المرجع نفسه، ص: 147.

43 الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 1، ص: 92.

44 الجاحظ، البيان والتبيين، ، ج: 1، ص: 139.

45 المصدر نفسه، ج: 1، ص: 20.

46 عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 173

47 السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983، ص: 168.

48 الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 2، ص: 297.

49 الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 1، ص: 298.

50 عزيز الخطيب، الإعجاز البلاغي في القرآن، دار قتيبة، للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1432هـ، ص: 172.

51 ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر، القاهرة، ط: 1، 1998، ص: 201.

52 يونس: 2

53 ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 224.

54 ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص: 83.

55 المصدر نفسه، ج11، ص: 83.

56 السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 2002م، ج2، ص: 301.

57 الزمخشري، الكشاف، ج2، 224

58 ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص: 83.

59 الكهف: 75.

60 الكهف: 67.

61 خلود العموش، الخطاب القراني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط: 1، 2008، ص: 59.

62 السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 123.

63 جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد العراق، ط1، 1987م، ص: 227.

64 الرماني والخطابي والجرجاني، بيان اعجاز القرآن، ضمن ثلاث مسائل في اعجاز القران الكريم، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1986، ص: 36.

65 الباقلاني، إعجاز القرآن الكريم، ص: 220.

66 ينظر: المصدر نفسه، ص: 220.

67 الفيروز آبادي، بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز، تح: محمد علي النجار، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1974، ج1، ص143.

68 فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، ج3، ص: 80.

69 البقرة، 95

70 الجمعة، 7.

71 الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيزج1، ص: 146.

72 الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 153.

73 ينظر: الخظيب القزويني، الايضاح في علو م البلاغة، ص: 7-8.

74 الزمر: 53.

75 ينظر: الواحدي، في أسباب النزول، أسباب نزول الآيات، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1388 هـ ص: 277.

76 ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 120.

77 النساء: 14.

78 ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص: 120.

79 يوسف: 32.

80 الخطيب القزويني، الايضاح في غلوم البلاغة، تح: ابراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 2002، ص: 46

81 الانبياء: 63.

82 الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 267.

83 الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 467.

84 البقرة: 14.

85 المصدر السابق، ج1، ص: 34.

86 الحجر: 9.

87 ينظر: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، دار المعرف، ط: 3، 1978، ص: 126.

88 الفرقان: 23.

89 الرماني، النكت، ص: 86-87

90 محمد بن أحمد جهلان، فعالية القراءة، واشكالية تحديد المعنى في النص القرآني، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية دمشق، ط1، 2008م.. ، ص: 141.

91 ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن, تح: يوسف المرعشلي، دار المعرفة ,بيروت لبنان, ط: 1، 1410هـ/ 1990م, ص : 116وما بعدها.

92 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص: 23.

93 ينظر: محمد بن أحمد جهلان، فعالية القراءة، واشكالية تحديد المعنى في النص القرآني، ص: 142.

94 المرجع نفسه، ص: 142.

95 ابن تيمية، مقدمة أصول التفسير، تح: إبراهيم بن محمد , دار المؤيد, ط: 1، 1423هـ 2002م، ص: 81.